في المناطق المحتلة عنوانها سيطرة الادارة المدنية الاسرائيلية، التي يقودها ضباط عسكريون، وتزعمها، في حينه، البروفيسور مناحيم ميلسون، أول رئيس لها. وهكذا انبثق فراغ جديد، افتقدت فيه الساحة الفلسطينية، في هذه المناطق، سندها القيادي والتنظيمي والسياسي، وضاعت فيه، ولسنوات، حتى فرص ضبط الشؤون البلدية الخدماتية. سمحت جميع هذه التطورات بدخول الاردن الى الضفة الغربية، مجدداً، ومحاولة توسيع نفوذه الذي تعرض لهزة كبيرة منذ انتخابات العام ١٩٧٦. وكانت النتيجة المباشرة لذلك، ظهور جيل قيادي ثان، ذي مواصفات جديدة، هي نتائج تلك المرحلة وتعبير صادق عن ملامحها. مثّل هذا الجيل فريقان: فريق حافظ على ولاءاته التقليدية للاردن، ولم تواجهه اسرائيل بضغوطات معينة، فاحتفظ بمواقعه الاصلية الى اليوم، وأبرز شخصيات هذا الفريق رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج. وساند هذا الفريق عدد من رؤساء البلديات ممن تمّ تعيينهم من قبل سلطات الادارة المدنية الاسرائيلية. أما الفريق الثاني، فقد أخذ يتشكل في ضوء تطور العلاقات الفلسطينية ـ الاردنية والتي بلغ التنسيق فيها بين الطرفين ذروته بتوقيع اتفاق في شباط (فبراير) ١٩٨٥. وأبرز رموز هذا الفريق رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، ونقيب المحامين في غزة، فايز أبو رحمة، وغلب ميل هذا الفريق نحو م.ت.ف. والتزامه ما تمليه عليه من قرارات وتوجيهات على أية ميول سابقة له. غير ان محاولة هامة تمت خلال هذه المرحلة لترجمة التنسيق الفلسطيني ـ الاردني الى واقع مادي على مستوى المجالس البلدية، منيت بالفشل ودفع صاحبها ظافر المصري، رجل الاعمال النابلسي، حياته ثمناً لها. فقد نشأ في ظل مرحلة اتفاق عمان (شباط ـ فبراير ١٩٨٥ ـ شباط ـ فبراير ١٩٨٦) اتجاه لحل مشكلة البلديات في جانبها الخدماتي «بالتراضي»، أي بدفع رموز وطنية تتمتع بولاء ونفوذ محلي كبير الى قبول مبدأ التعيين كضمان لتسيير الشؤون البلدية، ما دامت شروط ومعطيات اجراء انتخابات بلدية غير متوفرة. وسرى الاعتقاد بأن مثل هذا التعيين سوف لا يلقى معارضة الاردن، ما دام «المعيّن» ليس معادياً له على الاقل، ولا «يزعج» اسرائيل، ما دام الهدف هو الشؤون البلدية الخدماتية، ويقبل به المواطنون الذين يعانون من أزمات فعلية، على الصعيد الاجتماعي، منذ حل المجالس البلدية العام ١٩٨٢. وهكذا وصل رجل تلك المرحلة، ظافر المصري، الى بلدية نابلس. غير أنه اغتيل بالرصاص وهو في طريقه الى مبنى البلدية، في آذار (مارس) ١٩٨٦. وقد تبنّت الجبهة الشعبية، فوراً، مسؤولية الحادث الذي ترك صدى سيئاً وحقداً مريراً في الشارع الوطني عامة، والنابلسي خاصة. وسقطت التجربة مثلما سقط اتفاق عمان ذاته. غير أن سقوطها كان سينتهي بصورة أخرى، «لو صبر القاتل على المقتول» كما يقول مثلنا الشعبي. فبين اغتيال المصري والانتفاضة أقل من عامين فقط، كان يمكن ان يتولى المصري خلالها تسيير شؤون بلدية نابلس، من دون أن يشكل اية مخاطر سياسية، خصوصاً وأن درجة عالية من التنسيق بينه وبين قيادة «فتح» كانت قائمة.

ولو وفّر المتعجلون طلقاتهم لشهدنا خيارين لا ثالث لهما يقفان أمام المصري: فهو أما أن يكون واحداً من أبناء «فتح»، فعلاً، كما اعلن بعد استشهاده، فينضم الى الفريق الغالب الذي يساند ويؤيد نفوذ م.ت.ف. أو يستقيل أمام ضغط الانتفاضة. وفي الحالين يبدو الخيار جماهيرياً وديمقراطياً.

في المرحلة القصيرة اللاحقة لاغتيال المصري، شهدنا مرحلة أشبه بتعويم العملة، أي «تعويم القيادة». فريج في موقعه التقليدي لا يتزحزح؛ والشوّا عيّن ثم أقيل؛ وأبو رحمة وسنيوره تولوا ادوار وساطة والتقيا شخصيات أوروبية واميركية؛ ود. سري نسيبه طرح نظرية تتضمن خيارين، الحكم الذاتي أو الالتحاق بالدولة العبرية؛ فـ «اختار» الموافقة على الضم، اذا كان لا مفر منه، شرط